DOI:10.18018/URUK/021-14/113-126 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

www.muthuruk.com : موقع المجلة

التحليل الجغرافي السياسي لازمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003

عدنان كاظم الشيباني

هبة شاكر عبد الأمير*

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

تاريخ الاستلام: 2020/9/2

تاريخ التعديل : 2020/9/16

قبول النشر: 2020/9/20

متوفر على النت: 2021/3/27

الكلمات المفتاحية :

المشاركة السياسية

العراق

الملخص

تُعد ازمة المشاركة واحدة من اهم الازمات التي عانى منها العراق بعد عام 2003 لما لها من تأثير على طبيعة سير العملية السياسية وانعكاس ذلك على مساهمة المواطن فيها ورسمه للسياسة العامة للدولة والمساهمة في اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن ثم انعكاس ذلك على عملية التنمية السياسية التي تشكل المشاركة احد اهم سبل تحققها، لكن اتضح ان العراق يشكو من ازمة مشاركة وبرز ذلك بشكل واضح على ما سجلته نسبة مشاركة المواطنين بالانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2018 انخفضت الى حوالي (44.52%) بعدما كانت (76.45%) لعام 2005، مما برهن ذلك فقدان الصلة وحلقة التواصل فضلا عن انعدام الثقة ما بين المجتمع وبين النظام السياسي والسلطة الحاكمة مما عمل على زعزعة مجمل العملية السياسية وحركتها وديمومتها ونجاحها وعرقلة التنمية السياسية، فالمشاركة ماهي الا عبارة عن عملية تمكين واشراك المواطن في بناء وإعادة تشكيل العملية السياسية بما يضمن تحقق مصالحة من جهة والسير نحو تحقيق التنمية السياسية بشكل ينقل المجتمع من طائلة التخلف الى التقدم والتطور من جهة أخرى.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2021

المقدمة

اصبحت ازمة المشاركة من الازمات التي امتلكت بعداً مهما في دراسات الباحثين بمجال التنمية السياسية للمجتمعات التي تمر في طور الحداثة والتحول الديمقراطي أي انتقالها من الأنظمة السياسية التقليدية الى الأنظمة السياسية الحديثة، وارتباط ذلك باشراك المواطنين وتفعيل دورهم في الحياة السياسية والنشاطات السياسية المجتمعة وان تكون له فرصة امتلاك المشاركة في وضع الأهداف العامة للدولة بما يخدم مصالحة ويضمن تقدمه وتحقيق التنمية السياسية فيه.

تعرض العراق بعد عام 2003 تعرض الى ازمة مشاركة على الرغم من مساعي تفعيل الديمقراطية في النظم الانتخابية متمثلة في حق الترشيح وحرية التصويت والانتخاب واختيار من ينوب عن المجتمع في السلطة الحاكمة وايصال صوت المجتمع الى النظام السياسي الحاكم، لكن تغييب دور المواطن في اتخاذ القرارات ومساهمته في رسم السياسية العامة للدولة أسهم في زعزعة ثقته بالطبقة الحاكمة مما أحدث فجوة بينها وبين الشعب كان من انعكاساتها هو تدني مستوى المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية خاصة انتخابات عام 2018.

مشكلة البحث

ويمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

- ما التحليل الجغرافي السياسي لازمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003؟

1- ما المشاركة والمشاركة السياسية ؟

2- هل هنالك علاقة بين ازمة المشاركة والتنمية السياسية ؟

3- هل عانى العراق من ازمة مشاركة بعد عام 2003؟ وما واقعها بعد العام ذاته ؟

فرضية البحث

*الناشر الرئيسي : E-mail : hiba@gmail.com

فرضية البحث تمثل جوابا لمشكلة البحث، وقد صيغت على النحو الاتي:

1- المشاركة عملية يقوم من خلالها الافراد المساهمة بشكل حر وواعي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة لرسم سياساتها العامة ووضع الأهداف الرامية الى تفعيل سير المنظومة السياسية.
2- التنمية السياسية لا تتحقق بوجود ازمة مشاركة.
3- لقد عانى العراق بعد عام 2003 من ازمة مشاركة تمخض عنها انخفاض نسبة مشاركة مواطنيها في رسم السياسة العامة للدولة وفي العملية السياسية.

اهداف البحث

تتمثل اهداف البحث بالنقاط الآتية:

1- تبيان المشاركة وانواعها وأسباب تحولها الى ازمة.
2- الكشف عن العلاقة بين التنمية السياسية وأزمة المشاركة.
3- التعرف على واقع المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع وهو ازمة المشاركة في العراق بعد عام 2003 للوصول الى الأسباب التي أدت الى بروز ازمة المشاركة للوقوف عندها وتلافيها ووضع الحلول المناسبة لها، الامر أذ يترتب على اهمالها توقف عجلة التقدم وتحقق التنمية السياسية واستمرار انخفاض مساهمة المواطن في العملية السياسية.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي المبني على وصف الظاهرة، كما اعتمد على المنهج التحليلي، عبر تحليل وربط البيانات لمعرفة مدى نسبة المشاركة المتحققة في العراق بعد عام 2003 لاستخلاص النتائج منها.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة المكانية بدولة العراق، والبالغة مساحتها (435052) كم2 بين دائرتي عرض (6 ˝ 29 ⁰ - 27 ˝ 37 ⁰) شمالاً من خط الاستواء، ومن خطي طول (39 ˝ 38 ⁰ - 36 ˝ 48 ⁰).

أنظر خريطة (1)، اما الحدود الزمنية تمثلت بالمدة (2003-2018).

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تسبقها مقدمة عامة، تمثل المبحث الأول بأزمة المشاركة والتعرف على مفهومها واهميتها واشكالها واسبابها، اما المبحث الثاني أختص بالعلاقة بين ازمة المشاركة والتنمية السياسية، فيما جاء المبحث الثالث بأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003، واختتم البحث بجملة من النتائج مع قائمتين بالهوامش والمصادر.

خريطة (1)

الموقع الفلكي للعراق

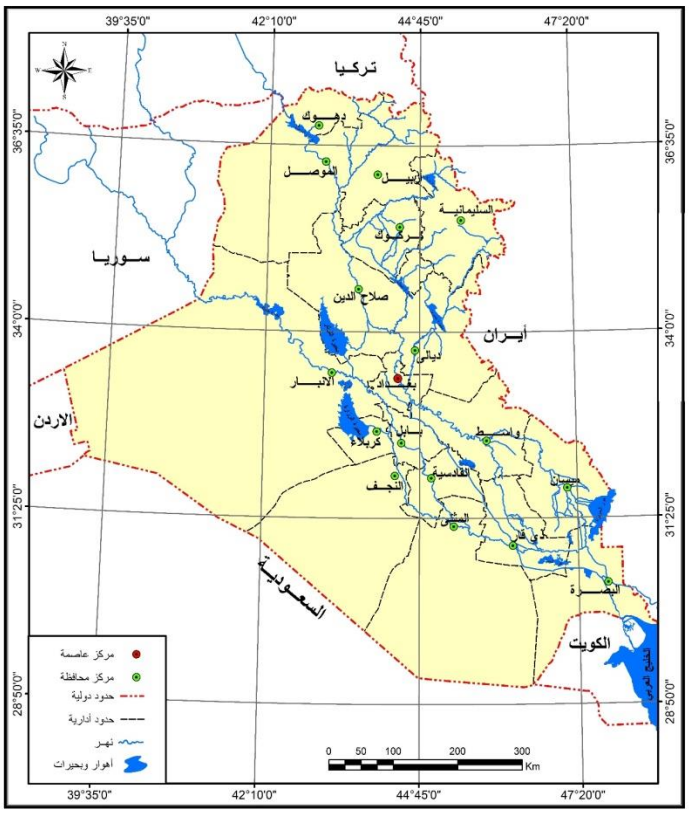

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الادارية بمقياس 1: 1000000، 2007.

المبحث الأول /أزمة المشاركة (The Participation Crisis):

أولا- مفهوم المشاركة:

يقصد بالمشاركة هي العملية التي يقوم من خلالها الافراد بالمشاركة الحرة والواعية في رسم نمط الحياة العامة بمجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق إعطاء

الفرد فرصة المشاركة بوضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصورا افضل لطرق تحقيق هذه الأهداف وكذلك تحديد دوره في تحقق الأهداف اليومية التي تكون على صورة مهام مقتنعا بها الفرد ومشاركا في صياغتها ومدافعا عنها لمواجهة كل من يعترض سبل تحقيقها من عقبات[1] وبذلك ان مشاركة الفرد تكون بصورة طوعية (غير قسرية) وبإرادته ومساهمته في وضع الأهداف المتعلقة بجوانب الحياة المختلفة ودفاعه عنها مع إعطاء السلطات المعنية الصلاحية في تحقيقها.

فيقصد بالمشاركة (هي مجموع النشاطات التي يقوم بها المواطنون بحيث يكون لهم تأثير على سير عمل المنظومة السياسية، وفي النظم الديمقراطية يقترن هذا المعيار مع مفهوم المواطنة)[2]، وبهذا يدخل مفهوم المشاركة ضمن إطار الديمقراطية السائدة في الأنظمة الحاكمة المشجعة على المشاركة الديمقراطية.

اما مفهوم المشاركة السياسية يشير الى العملية التي يقوم من خلالها الفرد بدورا مباشرا او غير مباشرا في الحياة السياسية والنشاطات السياسية المجتمعة وتكون له فرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل النتائج لإنجازها، او هو ذلك النشاط الذي يمارسه المواطنون الاعتياديون بقصد التأثير على عملية صنع القرار السياسي سواء كان هذا النشاط فرديا او جماعيا، منظما او غير منظما، متصلا او متقطعا، سلميا او عنيفا، شرعيا ام غير شرعي فعالا او غير فعال.[3] ، وكذلك تعرف المشاركة السياسية على انها قيام الفرد بدوره في النشاط المرتبط بالحكومة او السياسة او الدولة كما وتمثل المشاركة السياسية بانها نشاط وليس مجرد اتجاه او اعتقاد يشعر به الفرد شعورا عميقا بأهمية مشاركته في الحياة السياسية وما يتعلق بها من أمور كالتصويت والترشيح والتمثيل وغيرها.[4]

ووفقا لذلك فأن المشاركة السياسية (مساهمة الفرد في التأثير على عملية صنع القرار السياسي والحياة السياسية واعطاءه الفرصة في اختيار من ينوب عنه ويمثله في الحكومة).

ثانيا- أهمية المشاركة السياسية:

تتجسد أهمية المشاركة السياسية بالآتي:[5]

1. اتاحة الفرصة للمواطن في معرفة المشاكل التي تشكو منها العملية السياسية والنظام السياسي وكيفية طرحها ووضع الخطط والبرامج لحلها وهي بذلك تصبح كصمام امان للقرار السياسي المتخذ نتيجة لأشراك المواطن فيه ومعه يصبح المواطن مستعدا لتحمل نتائجه سلبية كانت ام إيجابية.
2. المشاركة السياسية تمثل المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تركيزها على العامل البشري وتنشيطها لدوره وتفعيله كحلقة أساسية من الحلقات المكملة لحلقة التنمية عن طريق اشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها.
3. تُعد أحد السبل المحققة لحقوق المواطنة حيث تمنح الفرد فرصة للقيام بدوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبالتالي تصبح مدخلا للتعاون بين المواطنين ومؤسساتهم الحكومية وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتاب الامن والسلم في المجتمع.
4. اضفاءها المصداقية والشرعية للنظام والهيئات الحكومية وسياجا امنيا للديمقراطية وذلك بتكريس حق المواطنين بالتعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية وبحدود ما يسمح به القانون.
5. ان المشاركة السياسية تسهم في ابعاد الحكومة عن حالة الانغلاق واحتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة وتعطي لنفسها حق الحراك السياسي وتفتح المجال بشكل واسع امام العمل الجماعي الذي تكون فيه الحكومة الطرف الوحيد والمعبر عن سياسة الأمر والنهي وإنجاز الأهداف.
6. المشاركة السياسية تعد من اهم سمات الدول الحديثة فهي تساهم في نهضة المجتمع وتطوره بِعَدَها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة كما وتعد الوسيلة الرئيسة لاحتواء التشنجات التي تنتجها العملية السياسية وإدارة صراعاتها وبأسلوب ديمقراطي يكفل رضا الجميع، فضلا عن ابعادها للمجتمع عن الضغط السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تولد عن عملية التحول الديمقراطي هذا التوصيف للمشاركة السياسية يتوقف على الثقافة السائدة في المجتمع

(حاكمين ومحكومين) والتي تحدد مدى استجابة النخب السياسية للمطالبة بالمشاركة السياسية، ومن جانب آخر تُعد وسيلة يتحقق بها استقرار النظام السياسي وزيادة التماسك والتجانس الاجتماعي.[6]

ثالثا- اشكال المشاركة:

تتعدد أشكال المشاركة بتعدد المفكرين والباحثين الذين اهتموا بدراستها ولكن اغلب العلماء اتفقوا على أن هنالك شكلين للمشاركة السياسية بحسب آلياتها هما:[7]

أ-المشاركة التقليدية: وهي تمثل سلوك سياسي منظم نسبيا للممثلين الشرعيين في الحكومة، ومن امثلتها الانتخابات التي يشترك فيها الافراد معبرين فيها عن ولاءهم للحكومة وللدولة، فضلا عن مشاركة المواطنين في التأثير على سياسة الحكومة وقد يسعى اليها الافراد لتحقيق منافع لأنفسهم او لتعديل السياسات العامة للحكومة.

ب-المشاركة غير التقليدية(التظاهرات): وهي المساهمة النسبية غير السائدة، والتي تهدد وتتحدى القنوات الشرعية للسلطة مثل قيام المواطنين بسلوك قد يكون غير مألوف بغرض التأثير على بعض القرارات السياسية كحرق اللافتات الانتخابية او مباني حكومية باعتقاد منهم ان لها وقع على المسؤولين لتغيير سياستهم.

من جانب اخر هنالك أنواع أخرى من المشاركة السياسية بحسب حجمها او نظمها او تنظيمها متمثلة بالآتي:[8]

1-مشاركة منظمة: هذه المشاركة تكون ضمن إطار مؤسساتي وتنظيمي قائم وهي بذلك تشكل حلقة وصل بين المواطن والنظام السياسي بواسطة أجهزة تكون مهمتها تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها ومن ثم تحويلها الى خيارات سياسية عامة وضمن إطار برامج محدده تعمل على تنفيذها الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات والاتحادات المهنية والمجالس المنتخبة.

2-مشاركة مستقلة: يقوم بها المواطن بصفة فردية حيث تكون له الحرية المطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجتها وهو مخير في ان يشارك ام لا.

3-مشاركة ظرفية: هذا النوع من المشاركات يتم وفق ظروف معينة كالمناسبات وهي تضم غير النشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور أي من عامة الناس وتتجلى مظاهرها في التصويت بالانتخابات او الاستفتاءات.

فالمشاركة السياسية ماهي الا حصيلة التفاعل بين الدولة والمجتمع واحدى السمات التي تتمتع بها الدول الحديثة ومعيار لمدى تقدم هذه الدول لارتباطها في إرساء قواعد البناء المؤسسي للدولة وامتداد اثارها الى نواحي الحياة السياسية كافة، فموضوع المشاركة السياسية دخل في الأساس بالبحث عن طبيعة بنية الدولة ومؤسساتها، فضلا عن العوامل والمؤسسات التي تؤدي الى اثارة القضايا المتعلقة بها ومضمون هذه الازمة التي تفرض اشكالا تنظيمياً يولد فجوة بين المؤسسات والبنى السياسية ناحية وأساليب العمل والانجاز من ناحية أخرى فبوادر ازمة المشاركة تظهر بسبب انغلاق البنية السياسية وعجزها عن تلبية ومطالب ورغبات القوى والمكونات الاجتماعية المتعددة والمتنوعة من الاسهام الفاعل في صنع وإقرار السياسات العامة، فضلا عن إدارة شؤون الحكم وحصر العمل السياسي بفئة معينه حيث تشكل هذه الفئة محور واساس الحياة السياسية من دون وجود منافسة عادلة على الحكم او تداوله او حتى المشاركة وبهذا يصبح الاطار التنظيمي الذي تجري عليه صور المشاركة وممارسة السلطة السياسية يحمل مجموعة من خصائص متمثلة بعدم الاستقرار السياسي والصراع السياسي في المجتمع حيث تكون محصلة ذلك عدم انتظام العلاقة بين السلطة والمجتمع وضمن اطار مقبول من التوازن الذي يجسد الوحدة الوطنية وتماسكها ويعمق من شرعية النظام السياسي وبهذا تنطبع على فعاليات النظام السياسي كافة وعلى مستوى الحياة السياسية سمة الازمة الا وهي ازمة المشاركة السياسية.[9]

اما ما يخص أزمة المشاركة انها تعني عدم تمكن مجموعة من المواطنين المشاركة في الحياة العامة كالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية او اختيار الممثلين عنهم في الحكومة وتنشأ هذه الازمة عند وضع النخبة الحاكمة العراقيل التي تشكل عائقا امام الراغبين في المشاركة السياسية وتضيق الخناق عليهم بشكل يؤدي الى تضاؤل نسبة مشاركتهم في الحياة السياسية، لكن خطورتها تبرز عند عدم توفر المؤسسات السياسية لاستيعاب المواطنين الراغبين في المشاركة، ونظرا لخطورة هذه الازمة على عملية التنمية السياسية يمكن ان تحدد ابعادها على النحو الآتي:[10]

DOI:10.18018/URUK/021-14/113-126

أ- اختلال اعداد المشاركين والمهتمين وتضخم ملحوظ في اعداد المواطنين غير المهتمين بالمشاركة.

ب- مشاركة موسمية شكلية غير فعالة كالانتخابات غير النظيفة وظهور المرشح الواحد وغياب المعارضة الفعالة والجذرية.

ت- مشاركة اجبارية تأخذ شكل التعبئة لخلق مساندة شكلية للنظم الحاكمة أي تكون مشاركة متحكم بها وليست نابعة من اهتمام المواطن وما يجري حوله في المجتمع السياسي واتخاذ القرارات.

وتعرف الباحثة ازمة المشاركة (هي عزوف افراد المجتمع من المشاركة في الحياة السياسية من خلال عدم التصويت او الترشيح او المشاركة في الانتخابات لاعتقادهم بعدم وجود من يستحق من المرشحين في تمثيلهم او لعدم ثقتهم بالطبقة السياسية الحاكمة)

رابعا- أسباب ازمة المشاركة:

هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي الى حدوث ازمة المشاركة أهمها:[11]

1-الامية والجهل وانتشار الفقر.

2-سلبية او انعدام التنشئة السياسية لوجود مواطنين غير مبالين او خائفين.

3-الشعور بعد الجدوى من المشاركة السياسية نتيجة لوجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.

4-اللامبالاة السياسية أي ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني.

5-شعور الشعب بأنهم مهمشين وليس لهم دور وعزوفهم عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية او ما يسمى بالعزلة السياسية.

المبحث الثاني/ ازمة المشاركة وعلاقتها بالتنمية السياسية

أولا- مفهوم التنمية السياسية:

يعد موضوعة التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي القت بظلالها على الساحة السياسية، أذ بدأ ظهورها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وازدادت أهميتها في اعقاب الحرب العالمية الثانية الا ان مفهوم التنمية السياسية واجه صعوبات كثيرة لوضع مفهوم محدد لها وذلك يعود الى عدة أسباب منها:[12]

1- انه في الكثير من الأحيان يقع الخلط بين مفهوم التنمية السياسية ومفاهيم أخرى قريبة لها فهي ترادف في معانيها للتحديث السياسي والانفتاح السياسي والإصلاح السياسي والانتقال السياسي للديمقراطية.

2- تضمنه على مفاهيم غامضة كمفاهيم سياسية وايديولوجية وفلسفية واخلاقية غير قادرة لقياسها بدقة وملاحظتها علميا كالعدل والمساواة والقدرة وغيرها.

3- يُعد من أكثر المفاهيم غموضا لتعدد التعاريف التي تناولتها ووضعت لها واختلافها وجزئيتها وتجريدها في أحيان أخرى.

وقبل التعرض الى مفهوم التنمية السياسية لابد من التعرف على مفهوم التنمية اذ عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه (مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية)[13]، والتنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يضمن للإنسان رفاهيته ويحقق كرامته وبناء وتحريره وتطوير لكفاءاته فضلا عن اطلاق قدراته للعلم البناء وكتشافها لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من اجل توفير طاقة إنتاجية قادرة على العطاء المستمر.[14]

اما مفهوم التنمية السياسية فان أفضل التعاريف التي قدمت لها تعريف لوسيان باي* (Lucien Pye) اذ عرفها بانها عملية تسعى الى احداث تغييرات اجتماعية تشمل جوانب متعددة الغرض منها الوصول الى مستوى الدول الصناعية وقد قام باي بوضع عدة تصنيفات لمفهومه اشتملت على عشرة تصنيفات هي:[15]

1- التنمية السياسية هي بداية للتنمية الاقتصادية.

2- التنمية السياسية هي إطار لسياسات المجتمعات الصناعية.

3- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.

4- التنمية السياسية هي تنمية ادارية وقانونية.

5- التنمية السياسية هي تنظيم للدولة القومية.

6- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة للجماهير.
7- التنمية السياسية هي بناء للديمقراطية.
8- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنتظم.
9- التنمية السياسية هي جانب من الجوانب المتعددة للتغيير
10- التنمية السياسية هي انشاء للمؤسسات وتحقيق الأهداف العامة.

يتضح ان باي أكد في تعريفه على ان التنمية السياسية لا تشمل جانب واحد وانما جوانب متعددة وعلى اختلاف أنواعها سياسية او اقتصادية او اجتماعية وهي بذلك تمثل عملية لإعادة بناء الدولة.

وعرف غابرييل الموند (Gabriel Almond) التنمية السياسية بانها التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية والعلمنة المتزايدة للثقافة، الا ان عملية التمايز او التخصص مرتبطة هنا بالوظائف التي تنهض بها الأبنية السياسية والعمليات والتفاعلات الفرعية داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي اذ معنى التمايز والتخصص يشير الى تنوع الأدوار وإيجاد ابنية بوظائف وادوار محددة، اما العلمانية تشير الى الرشادة والواقعية في السلوك وطرح الأساليب التقليدية جانبا والاعتماد على الأسس العلمية في اتخاذ القرار، والموند يرى ان التمييز بين كل من النظم التقليدية والحديثة يحدث على اساس اداء الوظائف السياسية المختلفة اذ ان الأسلوب الحديث يتميز بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية الدول[16]، وبذلك يتفق الموند مع باي في الذهاب نحو القول بان التحديث الاقتصادي والتنمية السياسية ليسا شيئا واحدا وذلك لان الأخيرة تحدث عندما لا تستطيع بنى الثقافة السياسية القائمة ان تستوعب التغييرات الموجودة والتحديات والمشاكل المطروحة، اما التنمية السياسية فان التحول الديمقراطي والحكم الرشيد اساسيين جوهريين لتحقيقها ويمثلان شرطان مهمين لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامه لتطوير المجتمعات والمناطق.

وقد أوضح جاكوريب اتجاهين ميز فيهما ما ذهب اليه كل من دومنغور وصموئيل هنتغتون باعتبارهم التنمية السياسية نتاج لعملية التحديث فالاتجاه الأول يرى ان التنمية السياسية مرادفا للتحديث السياسي وهذا الأخير هو عملية حدثت تاريخيا، وتعني التحول الذي حدث في المجتمعات الغربية منذ القرن الثامن عشر، اما الاتجاه الثاني يتمثل بالذين يفهمون التنمية السياسية بمعنى التأسيس السياسي والذي يشمل التعبئة السياسية والتكامل السياسي والتمثيل السياسي، وجاكوريب حاول الجمع بين الاتجاهين حيث عّد التنمية السياسية هي تحديث زائد للتأسيس السياسي واي اختلال في احد العناصر يؤدي برايه الى ظهور مظاهر العنف وعدم الاستقرار والأنظمة الدكتاتورية وغيرها من المظاهر السلبية.[17]

اما صاموئيل هنتغتون (Samuel Huntington) انه يرى ان التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي:[18]

1- **ترشيد السلطة:** أي ان تداولها وممارستها واستلامها يجري على اساس قانون او دستور محدد الوظائف بمعنى التداول السلمي للسلطة.
2- **التمايز والتخصص:** تنوع وتمايز الوظائف السياسية وتوفير ابنية متخصصة لها.
3- **المشاركة السياسية:** الزيادة في نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين وبواسطة قنوات وآليات للمشاركة.

يبدو في رؤية هنتغتون للتنمية السياسية وتحققها يتم من خلال التداول السلمي للسلطة وتعدد الوظائف السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية.

اما الباحثين العرب فقد أعطوا للتنمية السياسية مفاهيم متعددة واقتربت نسبيا من المفاهيم الغربية فقد عرف (نبيل السمالوطي) التنمية السياسية بانها تنمية القدرات الجماهيرية لإدراك مشكلاتهم بوضوح وقدرتهم على توفير كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة المشكلات ومن جانب آخر تمثيل الجماهير لمبادئ الديمقراطية والسعي الى تحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع[19]، بناءً على ذلك وحسب ما أشار الباحثين العرب في مفاهيمهم للتنمية السياسية بانه ينبغي فهم المشكلات التي يعاني منها الشعب ومن ثم استيعابها لزيادة إمكانية حلها باتباع قيم الديمقراطية بما يضمن تحقيق المساواة داخل المجتمع فضلا عن اتباع أساليب التغيير باتباع خطط يتم تنفيذها للعمليات

المجتمعية اذ يؤدي ذلك الى زيادة التفاعل بين النظام السياسي والنظم المجتمعية.

وبذلك تعرف التنمية السياسية: هي عملية تسعى للارتقاء بالمجتمعات المتخلفة وجعلها في مصاف مجتمعات الدول المتقدمة من خلال تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ويتحقق ذلك بالفاعل فيما بين النظام السياسي والمجتمع والذي بدوره ينتج دولة قوية ومتمكنة من تحقيق الرفاهية لشعبها بانتشاله من الفقر ورفع مستواه المعاشي وتفعيل دوره في بناء الدولة وهذا ما يجعله يشعر بانتمائه واندماجه في وطنه.

ثانيا- علاقة المشاركة بالتنمية السياسية:

أن مفهوم الازمة في نظريات التنمية السياسية يعبر عن حالة انتقالية تمر بها الدول غير الأوروبية عندما تكون في طريق التحول نحو الحداثة، اذ ان عملية التحديث تنتج عنها العديد من الازمات منها ازمة المشاركة والمشكلات التي تتطلب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها، اذ ان انتقال المجتمعات من الحالة التقليدية الى حالة الحداثة تفرز العديد من الازمات في احد اهم انواعها ازمة المشاركة على اعتبار ان المجتمعات وهي في حالة الانتقال تفقد أحيانا انسجامها وتفاعلها ومساهمتها في رسم السياسات العامة للدولة، فضلا عن تماسكها ويضعف نسيجها الاجتماعي، كما أن الازمات تعبر عن حالة طارئة تتعرض لها المجتمعات الانتقالية ويتطلب هذا الامر منها تجاوز هذه الازمات لكي تتحقق التنمية والحداثة من خلال القضاء على هذه الازمات[20]، ومن الناحية السياسية تُعرف الازمة بأنها(مشكلة او حالة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستوجب اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة التحديات التي تعترضها، سواء كانت إدارية، سياسية ، نظامية ، اقتصادية ام اجتماعية).[21]

وقد ارتبطت أزمات التنمية السياسية ومنها أزمة المشاركة بشيوع ظاهرة التخلف السياسي التي يراد منها (عدم قدرة الأنظمة السياسية على تحقيق التفاعل الجماهيري الذي يعد ضروريا لبناء حياة سياسية متجددة تتطور وتصحح نفسها)، بمعنى آخر عدم قدرة النظام السياسي من خلق التفاعل بينه وبين جماهيره الشعبية وهذا الامر غالبا يحدث جراء الفساد السياسي مما يدل ذلك على وجود صلة وثيقة بين التخلف السياسي والفساد السياسي الذي يفرز حدوث ازمة مشاركة تعيق عملية تحقق التنمية السياسية.[22]

المبحث الثالث/ ازمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003

العلاقة السوية بين الدولة والمجتمع تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية من قبل المواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية في اتخاذ القرارات، أي بمعنى ان المشاركة السياسية تشير الى مدى فاعلية العلاقة وصحتها بين الدولة والمجتمع وبقدر ما تكون الدولة محققة لطموحات افرادها أي تكون امينةً عليهم بقدر ما تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع بالشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية ام الجماعية وبواسطة مؤسساتهم الطوعية.[23]

وكذا تُعد المشاركة السياسية وسيلة يتمكن من خلالها المواطن من إيصال صوته الى السلطة مهما كانت طبيعة هذه السلطة واختياره لمن يتولاها الا انها تختلف في اشكالها وطبيعة ممارستها بين المجتمعات والدول وبين افراد الدولة الواحدة انطلاقا من العوامل الموضوعية والذاتية المتعلقة بكل فرد فهناك من يلجأ الى الطرق التقليدية والمألوفة للمشاركة وبعضهم قد يلجأ الى الطرق غير التقليدية او قانونية ويبقى الدور المهم للدولة وسلطتها في دفع مواطنيها نحو هذا الشكل او ذاك من المشاركة تبعا لطبيعة تعاملها من مواطنيها ان كانت استيعابية او استبعادية.[24]

اما المشاركة السياسية في العراق ومقارنتها مع ما يحدث في الساحة السياسية العراقية يلحظ انها تعاني من ازمة مشاركة تبعا لما يحدث فيها من عزوف المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية و بشكل خاص المشاركة في الانتخابات وتحديداً الانتخابات البرلمانية وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا، وبالإمكان الاستدلال على ذلك من خلال اعتماد الباحثة على طريقة المشاركة المنظمة التي تم ذكرها في صفحات سابقة، للتعرف على واقع الانتخابات في العراق ما بعد عام 2003، فضلا عن معرفة مستوى المشاركة السياسية التي قام بها الشعب العراقي وسيتم ذلك بالشكل التالي:

أولا- الانتخابات في العراق بعد عام 2003:

تمثل العملية الانتخابية من اهم صور المشاركة السياسية التي من خلالها يتمكن افراد المجتمع من اختيار ممثليهم وحكامهم

ومن ثم المساهمة في صنع القرار السياسي بصورة غير مباشرة[25]، لذلك تعد الانتخابات عملية اجتماعية وسياسية يقوم بها افراد المجتمع من خلالها اختيار من يمثلهم والاقرار له بممارسة صلاحيات وادوار معينة في إدارة الشؤون العامة، أي هي الآلية التي يتم بها اختيار عدد اقل لتمثيل عدد أكبر من الافراد في مواقع اتخاذ القرار[26]، وتعد الانتخابات من الوسائل المهمة للتداول السلمي للسلطة وهي أيضا وسيلة حضارية متطورة تمارسها اغلب الشعوب والأمم المتقدمة[27]

وبهذا فأن المفهوم العام للانتخابات هو الحقوق التي تكفلها الدولة التي تجري فيها الانتخابات للمواطن (بموجب قانون صادر) في حرية الاختيار في من يمثله ويتحدث نيابة عنه كمواطن أكان فردا او جماعة في البرلمان وذلك يتم وفق اساليب وطرق يحددها قانون يطلق عليه قانون الانتخاب، اذ يتم بموجبة تحويل الأصوات المدلى بها في الانتخاب العام الى مقاعد مخصصة للأحزاب والأشخاص الفائزين ضمن العملية الانتخابية، وبذلك يمكن ان تعرف العملية الانتخابية على انها مجموعة الإجراءات والاعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية الى تعيين الحكام والممثلين من قبل افراد الشعب وهي بهذه الصفة حق من حقوق المواطن السياسية وتدخل ضمن اطار القوانين السياسية او اكثر تحديدا ضمن قانون الانتخابات الذي يتكون من جملة من القواعد غايتها تحديد صفة الناخب واختيار النظام الانتخابي المتبع ضمن تنظيم مسار الاقتراع، ومن هنا يُعد المواطن مصدر الشرعية السياسية للسلطة لان من يمسك بالسلطة هو من اختيار الشعب بمعنى ان مصائر جميع السياسيين بيد الناس كون تغيير السلطة في أيديهم، فضلا عن استناد الانتخابات على عدة ركائز هي:[28]

1. حق الاقتراع العام لكل الناخبين البالغين والذين لهم الحق في ممارسة الحقوق السياسية منها الانتخابات .
2. دورية الانتخابات وانتظامها وعدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشيح للمناصب السياسية.
3. حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية وحرية إدارة الحملات الانتخابية.
4. حرية المرشحين في عرض آرائهم وقدراتهم وفرز الأصوات واعلانها بشفافية.
5. تمكين الفائزين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات اللاحقة.

انطلاقا من ذلك تمثل الانتخابات أحد اوجه المشاركة السياسية التي تُعد حقا من حقوق المواطن للمساهمة في الحياة السياسية لاختيار من ينوب عنه وفق قوانين واسس يتم اتباعها في العملية الانتخابية، اما الانتخابات والعملية الانتخابية في العراق سيتم توضيحا كالآتي:

1-الانتخابات التشريعية للبرلمان العراقي خلال المدة (2005-2018):

تُعد الانتخابات وسيلة للمشاركة في تكوين حكومة تستمد وجودها واستمراريتها و ممارستها للسلطة استنادا الى الإرادة الشعبية ورغبة مواطنيها الطوعية في المشاركة واعطائها الشرعية، وقد تعددت الصيغ والأساليب الانتخابية التي تم اعتمادها في الانتخابات العراقية سواء انتخابات المجالس المحلية* او التشريعية (مجلس النواب) وفقا لما افرزته التجارب الديمقراطية في الدول الحديثة، والمشروع الانتخابي العراقي اخذ بمجموعة من التجارب لتنظيم وإدارة عملياته الانتخابية منها(نظام الانتخاب المباشر، ونظام التمثيل النسبي، ونظام القائمة، ونظام التمثيل السياسي)[29] خلال المدة المذكورة، ونحن لسنا بصدد التعرض لهذه الأساليب بقدر ما يهمنا التعرف على مدى اقبال ومشاركة المواطنين في هذه الانتخابات لمعرفة فيما اذا كانت الدولة في العراق تعاني من ازمة مشاركة سياسية ام لا، وان سبب التركيز على الانتخابات البرلمانية في العراق كونها الأهم من حيث الطابع التنافسي بين الأحزاب والقوى السياسية واكثر جاذبية لاهتمام الناخبين[30]، فقد أجريت في العراق خلال المدة المذكورة أربعة دورات انتخابات تشريعية للبرلمان العراقي تباينت خلالها نسب المشاركة السياسية فيها، جدول(1)، شكل(1)، اذ سجلت اعلى نسبة للمشاركة في الانتخابات التي أجريت في 15 كانون الثاني 2005 بلغت حوالي(76.4%) حيث شارك فيها حوالي(11888911) ناخب ممن ادلوا بأصواتهم من مجموع (15568702) من عدد الناخبين المسجلين والمستحقين المشاركة في الانتخابات ، اما الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية والتي أجريت في

DOI:10.18018/URUK/021-14/113-126

(7/آذار/2010) توجه حوالي (11499226) ناخب للإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع من اصل (18902073) ناخب مسجل من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبنسبة مشاركة بلغت (62%)، وهي نسبة انخفضت نسبيا عما كانت عليه في عام 2005، اما نسبة المشاركة في الدورة الانتخابية التي حدثت في(30 نيسان 2014) بلغت حوالي (61،6%) وبعدد مشاركين في التصويت بلغ (12388317) ناخب من أصل(20091396) ناخب مسجل وله حق الانتخاب، الا ان ادنى نسبة مشاركة دلت على عزوف اعداد كبيرة من المواطنين عن المشاركة والامتناع عن التصويت هي الانتخابات الاخيرة التي اجريت في (12/مايو/2018) وتُعد ثاني انتخابات بعد خروج المحتل عام 2011 من العراق، اذ بلغ عدد الناخبين المسجلين من قبل المفوضية حوالي (24352253) ناخب الا ان العدد الفعلي ممن شاركوا في الانتخابات وأدلو بأصواتهم بلغ حوالي(10840989) وبهذا تصبح نسبة المشاركة حوالي (44.52%)[31].

جدول (1) الانتخابات التشريعية للبرلمان العراقي خلال المدة (2018-2005)

السنة	عدد الناخبين المسجلين/ مليون	عدد المشاركين في التصويت/ مليون	نسبة المشاركة%
2005	15568702	11888911	76.4
2010	18902073	11499226	62
2014	20091396	12388317	61.6
2018	24352253	10840989	44.52

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على

1-المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية، البعثة الدولية للانتخابات العراقية التقرير النهائي لانتخابات 15كانون الاول2005 لمجلس النواب العراقي، ص27.

2--المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، المكتب الوطني، دائرة العمليات، بغداد، بيانات غير منشورة، 2018.

شكل(1) الانتخابات التشريعية للبرلمان العراقي خلال المدة(2018-2005)

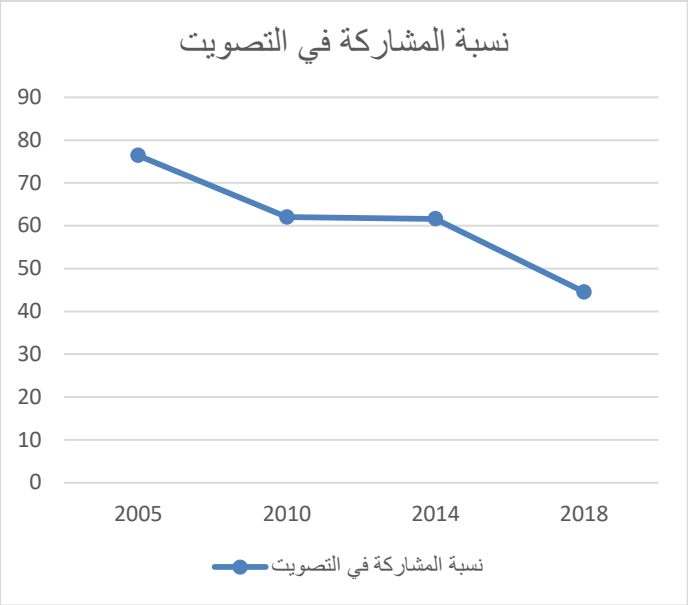

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

يمكن اجمال الأسباب التي أدت الى انخفاض نسبة المشاركة وعزوف المواطنين عن التصويت الى ما يأتي:[32]

1. الأسباب السياسية: تتعلق هذه الأسباب برفض المرشحين والبرامج والنظام السياسي الجديد ومثال ذلك المقاطعة السنية للانتخابات النيابية التي حدثت عام 2005 نتيجة لرفضهم النظام السياسي الجديد في العراق فضلا عن ان العنف السياسي ادى الى تدني مستوى المشاركة السياسية بصفة عامة زد على ذلك امتناع الناخبين من الذهاب للإدلاء بأصواتهم لتجنب الاحتقان الموجود بين الأطراف المتنافسة فضلا عن انتشار العنف والشغب في بعض المقرات لانتخابية.
2. استمرار الخلافات بين القوى السياسية ساعد على انتشار العنف الأهلي داخل الدولة، حيث كانت نسبة مشاركة المناطق السنية مرتفعة في انتخابات 2010 مقارنة مع انتخابات عام2005 بسبب تغير اراء الشخصيات الدينية السنية وتشجيعهم مواطني المكون السني المشاركة في الانتخابات، قابله انخفاض نسبة المشاركة في المناطق الجنوبية بسبب تردي الخدمات فيها الذي ارجعه الناخب الى اهمال وتقصير الحكومة مما أثر ذلك سلبا في المشاركة وتدني نسبتها وتراجع عدد مقاعد بعض الائتلافات.

3. الأسباب المادية تتمثل بوجود التعددية الحزبية وبذلك ستكون المطالب مصدرها جهات مختلفة تعبر عن قضايا متباينة يصعب على الحكومة تحقيقها ولابد ان يكون التعدد الحزبي نوعي وليس كمي لان النتائج التي تمخضت عن التعدد الكمي تضفي غياب عنصر التجانس في البرلمان مما يربك من عمل الحكومة ظهور المعارضة وعدم المساندة من قبل الأحزاب المتعددة وعدم إقرارها القوانين لتيسير عمل الحكومة، ومن امثلة ذلك بقاء التأخير في الموازنة المالية للدولة لعامين متتاليين بسبب الاختلاف وتناحر الأحزاب فيما بينها مما يؤثر سلبا على حياة المواطن لتوقف المشاريع وعرقلة عمل الحكومة.
4. تكرر العديد من المرشحين في جميع الدورات الانتخابية وهذا الامر كفيل بإبعاد الناخب عن المشاركة فالبرلمان العراقي يتكرر ببعض الوجوه نفسها ومنذ اول انتخابات برلمانية عام 2005 والى انتخابات عام 2018 وكذلك الحال بالنسبة لرئاسة الوزراء لذلك امتنع المواطن عن الانتخاب حتى لا يعطي صوته الى مرشح سبق وان انتخبه مرات عدة.
5. استمرار إجراءات المحاصصة والتوافق في تشكيل الحكومة والابتعاد عن الإصلاحات الدستورية التي من شانها ان تعيد ثقة المواطن العراقي وتنظم طريقة تقسيم السلطة وتداولها وتحقيق الشرعية للسلطة السياسية.
6. فشل البرامج السياسية لكل الأحزاب وكل ما موجود هو فقط للدعاية الانتخابية والحصول على الأصوات.
7. عملية التزوير التي تحدث خلال عمليات العد والفرز للأصوات الانتخابية بغرض صعود مكونات او اشخاص محددين للمشاركة في العملية السياسية.
8. انتشار العنف وانعدام الامن والإرهاب وسوء التخطط والبطالة وانعدام النزاهة والفساد كلها أسباب تقف وراء عدم الذهاب للانتخاب والمشاركة فيها.
9. ما زالت الانتخابات تأخذ بالبعد الطائفي أي تتم عملية التصويت في الانتخابات بناءً على الانتماء الطائفي وليس الوطني.

وفقا لذلك يبرز مستوى نسبة المشاركة بالانتخابات في النظام الانتخابي المتبع والمدى الذي بلغته الشرعية بقيمتها ومحتواها الديمقراطي لذلك تكون الشرعية كاملة وغير منقوصة اذا شارك جميع المواطنين وباختلاف انواعهم ذكوراً واناثاً استنادا للقواعد الدستورية والقانونية المنظمة للنظام الانتخابي[33].

يبدو مما جاء ان نسبة المشاركة في العراق والعملية السياسية فيه تباينت خلال سنوات الدراسة مما جعله يعاني من ازمة مشاركة ناتجه عن عزوف مواطنيها من المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية فيها مما أثر سلبا على مجمل العملية السياسية بين المحكومين والسلطة الحاكمة وانعكاس ذلك على بناء الدولة في العراق وتحقيق التنمية السياسية فيها، لذلك توجد العديد من الركائز الأساسية التي تساهم في جعل المشاركة السياسية فاعلة وحقيقة وهذه الركائز هي:[34]

1. ان يكون النظام السياسي له القدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع وكذلك قدرته على الاستجابة لمطالب الشرائح الاجتماعية المتصاعدة ويُعد ذلك من مسؤولية المؤسسات السياسية التي يكون لها القابلية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وفي الوقت ذاته قادرة على الاستجابة لها، وهذا الاجراء ضامن لعدم التهميش والابعاد عن مجمل العملية السياسية ويتحقق الانسجام ما بين السلطة الحاكمة والمحكومين.
2. خضوع الحكومة والنظام الرئاسي الى صوت الشعب لما يطرحه بآرائه وانتماءاته ومطالبه لا ان تكون هذه المطالب منقطعة الصلة عن الحكومة بمعنى آخر استجابة السلطة الحاكمة للمطالب المجتمعية.
3. العمل على تمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي وبمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقبلية والطائفية والقومية.
4. أخيرا ان يكون للنظام السياسي ايمان بالمشاركة السياسية والعمل على توسيعها حتى لا تتحول الى مطلب مجتمعي تهدد شرعية.

وبتطبيق هذه المرتكزات على النظام السياسي ونخبته الحاكمة في العراق يلحظ انه يفتقر اليها من خلال عدم تكيفه مع التغييرات التي تحدث في المجتمع، فضلا عن استمرار العملية

السياسية على أساس المحاصصة الطائفية الامر الذي يقيض من زيادة المشاركة في العملية السياسية وبهذا الأنظمة الحاكمة لا تشجع على هذه الزيادة ولا تحافظ على ديمومتها واستمرارها، كما ان الصلة بينها وبين مجتمعها متزعزعة وخير مثال على ذلك التظاهرات الأخيرة على الحكومة ونظامها السياسي التي حدثت في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2019 حيث أوضحت مدى عدم استجابة الحكومة لمطالب الشعب وكيف انها قمعتها باستخدام القوة وأساليب تتعارض مع ما جاء في المواثيق الدولية وحقوق الانسان التي كفلت للإنسان حق التعبير عن الرأي والحصول على العيش الكريم.

الاستنتاجات:

هناك عدد من النتائج التي تبينت خلال مجريات هذا البحث تمثلت بالآتي:

1- المشاركة عملية تمكين المواطنين للمساهمة بشكل طوعي وليس قسري في اتخاذ القرارات السياسية واختيار ممثليهم في السلطة الحاكمة لإيصال صوتهم بشكل يضمن تحقق مطالبهم بما يتناسب مع طموحاتهم ومساعيهم.

2- تحدد المشاركة السياسية فاعلية العلاقة بين المجتمع والدولة من ناحية وبين افراد المجتمع من ناحية أخرى، فضلا عن تعميقها لشرعية النظام السياسي بشكل يجسد الوحدة الوطنية وتماسكها من خلال تحقيق التوازن في هذه العلاقة.

3- تمثل المشاركة السياسية محرك تحقق التنمية الشاملة والمستدامة بتركيزها على العنصر البشري وعدّه حلقة مهمة ومكملة للتنمية ويتم ذلك من خلال اشراكه في عملية صنع القرارات ومراقبتها ومن ثم تطبيقها.

4- ان انعدام التنشئة السياسية الصحيحة ومحاولة تغييب دور المجتمع ووضع العراقيل امام تفعيل دوره في المشاركة السياسية تؤدي الى ضعف الحس الوطني وسيادة شعور التهميش لدى افراد المجتمع مما يمهد لحدوث ازمة مشاركة.

5- تشير ازمة المشاركة الى تدني مستوى المشاركة السياسية من قبل فئات المجتمع المتعددة بسبب ضعف ثقة المجتمع بالنخبة الحاكمة.

6- تعد المشاركة أحد سبل تحقق التنمية السياسية وعدّها حلقة مكملة لعمليتها وان حدوث ازمة مشاركة يعرقل من دور هذا العامل ومن ثم عدم تحقق التنمية السياسية.

7- يعاني العراق من ازمة مشاركة بعد عام 2003 وبشكل خاص ما يتعلق بالانتخابات التشريعية وتدني مستوى لمشاركة فيها من قبل المواطنين بسبب غياب دور الدولة والفشل المتكرر من قبل السلطة الحاكمة في تلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته نحو التقدم والتطور، فضلا عن عدم تكيفها مع التغييرات التي تحدث داخل المجتمع عمق من هذه الازمة.

الهوامش

1- علي زيد الزعبي، ازمة المشاركة السياسية والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، المجلد(2)، العدد(5)، 2013، ص20.

2- حسن لطيف الزبيدي، نعمة محمد العبادي، الديمقراطية مفاهيم وتجارب، الطبعة الأولى، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق، 2010،ص40.

3- يوسف عناد زامل، وسن حمودي حنيوي، المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة قراءة تنظيرية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة واسط، المجلد(7)، العدد(1)، 2012، ص7-8.

4- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية (اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا)، كلية التربية، جامعة عين شمس،2005،ص19-20.

نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، دراسة بحثية، البرامج والمنظومات الديمقراطي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 17/ابريل/2017. متوفر على الرابط http://www.alnoor.se/artic

5- أحمد صادق جعفر، عماد مؤيد جاسم، عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد(8)، العدد(1)، 2019، ص362.

6- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، ب. ط، كتب عربية ، مصر، 2005، ص30-31.

7- لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (12)، 2007، ص245.

8- عمر جمعة العبيدي، مصدر سابق، ص223.

9- رمضان عبد السلام حيدر، التنمية السياسية في الدول النامية بين التخلف والتبعية، مجلة الجامعة الاسمرية، الجامعة الاسمرية، العدد(22)، السنة(11)، 2015،ص396.

10- لعجال أعجال محمد لمين، مصدر سابق، 246.

11- صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، منصة المجلات العلمية الجزائرية، جامعة الجزائر، المجلد(1)، العدد(1)، 2013، ص2.

12- علياء العزي، الاعلام العربي والتنمية السياسية، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017،ص43.

13- عتاب بسيم السوداني، التنمية البشرية في فكر الامام الباقر(ع) التنمية السياسية والاجتماعية انموذجا، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية/النجف الاشرف، المجلد(2)، العدد(52)، 2019،ص417.

* لوسيان باي: أستاذ العلوم السياسية المتخصص في حقل التنمية السياسية واحد رواد لجنة السياسة المقارنة.

14- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي)، دار القارئ للنشر والتوزيع والاعلام، مصر، 1981، ص232.

15- ريم بن عيسى، نعيمة سمينة، سعيدة العائبي، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، مركز النور، دراسات بحثية، 2012.

متوفرعلى الرابط:

http://www.alnoor.se/artic

16- مراد شحماط ، لبنى جصاص، التنمية السياسية :مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد(38)، 2013 ص37- 38 .

17- المصدر نفسه، ص38.

18- وداد غزلاني، التنمية السياسية: إشكالية المفهوم والتوظيف في الفكر العربي- دراسة مقارنة، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، العدد(9)، 2014، ص35.

19- محمد نصر عارف، مصدر سابق، ص247-248.

20- ميلود عامر حاج، إدارة الازمات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، العدد (5)، 2016، ص137.

21- عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجا، الطبعة الأولى، المركز العربي الديمقراطي للنشر، برلين- المانيا، 2017 ص26.

22- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2004، 182.

23- دنيا هاتف مكي، تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(75)، 2018،ص71.

24- سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010 دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كوية، المجلد(8)، العدد(1)، 2013، ص1.

25- محمد عبد السلام، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق، دار بركة، مصر، 2019،ص22.

26- المصدر نفسة، ص3.

27- سفين جلال فتح الله، مصدر سابق، ص4.

* وهي انتخابات مجالس المحافظات و(مجلس المحافظة) عبارة عن سلطة تشريعية ورقابية وتنفيذية في المحافظة ولكي يمارس صلاحياته لابد ان يتكون من اساسيات أهمها العنصر البشري الذي يتكون منه وفق شروط ومؤهلات محددة. للمزيد أنظر: - ضياء عبد الله جابر، التأصيل التاريخي لمجالس المحافظات في العراق، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، المجلد(6)، العدد(3)، ص104.

28- عثمان أحمد، الفاروق عبد الرحمن عباس، تطور النظام الانتخابي في العراق (2005-2014)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، جامعة تكريت، المجلد(6)، العدد(23)، 2014، ص320.

29- سفين جلال فتح الله، مصدر سابق، ص1.

30- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق/ المكتب الوطني، دائرة العمليات، بغداد، بيانات غير منشورة، 2018.

31- فلاح مصطفى صادق ، كاروان اورحمان إسماعيل، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجا)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، المجلد(1)، العدد(4)، 2017، ص120-121

32- فلاح مصطفى صادق، كاروان اورحمان إسماعيل، مصدر سابق، ص121.

33- خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، العراق – بغداد،2012، ص142.

المصادر:

DOI:10.18018/URUK/021-14/113-126

1. احمد,عثمان ، عباس, الفاروق عبد الرحمن، تطور النظام الانتخابي في العراق (2005-2014)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، جامعة تكريت، المجلد(6)، العدد(23)، 2014.
2. بلحاج, صالح ، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، منصة المجلات العلمية الجزائرية، جامعة الجزائر، المجلد(1)، العدد(1)، 2013.
3. بن عيسى, ريم ، سمينة, نعيمة ، العائبي, سعيدة ، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، مركز النور ، دراسات بحثية، 2012.
4. جابر, ضياء عبد الله ، التأصيل التاريخي لمجالس المحافظات في العراق، مجلة جامعة كربلاء، جامعة كربلاء، المجلد(6)، العدد(3).
5. جاسم, خيري عبد الرزاق ، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، العراق – بغداد،2012.
6. جعفر, أحمد صادق ، جاسم, عماد مؤيد ، عوامل نجاح حرية المشاركة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد(8)، العدد(1)، 2019.
7. حاج, ميلود عامر، إدارة الازمات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، العدد (5)، 2016.
8. حيدر, رمضان عبد السلام ، التنمية السياسية في الدول النامية بين التخلف والتبعية، مجلة الجامعة الاسمرية، الجامعة الاسمرية، العدد(22)، السنة(11)،2015.
9. الخزرجي, ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2004.
10. زامل, يوسف عناد ، حنيوي, وسن حمودي ، المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة قراءة تنظيرية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة واسط، المجلد(7)، العدد(1)، 2012.
11. الزبيدي, حسن لطيف ، نعمة محمد العبادي، الديمقراطية مفاهيم وتجارب، الطبعة الأولى، المركز العراقي للبحوث والدراسات ، العراق، 2010.
12. الزعبي، علي زيد ، ازمة المشاركة السياسية والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، المجلد(2)، العدد(5)، 2013.
13. السوداني, عتاب بسيم ، التنمية البشرية في فكر الامام الباقر(ع) التنمية السياسية والاجتماعية انموذجا، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية/النجف الاشرف، المجلد(2)،العدد(52)، 2019.
14. شحماط, مراد، جصاص, لبنى ، التنمية السياسية :مقاربة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي، العدد(38)، 2013.
15. صادق, فلاح مصطفى ، إسماعيل, كاروان اورحمان، دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية(العراق نموذجا)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، المجلد(1)، العدد(4)، 2017.
16. صالح, سامية خضر، المشاركة السياسية والديمقراطية (اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا)، كلية التربية، جامعة عين الشمس،2005.
17. صالح, سامية خضر، المشاركة السياسية والديمقراطية، ب. ط، كتب عربية للنشر الالكتروني، مصر، 2005.
18. عارف, نصر محمد ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي)، دار القارئ للنشر والتوزيع والاعلام، مصر، 1981.
19. عباش, عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجا،

الطبعة الأولى، المركز العربي الديمقراطي للنشر، برلين-المانيا، 2017.

20. عبد السلام, محمد ، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق، دار بركة، مصر، 2019.
21. العزي, علياء، الاعلام العربي والتنمية السياسية، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017.
22. غزلاني, وداد ، التنمية السياسية: إشكالية المفهوم والتوظيف في الفكر العربي- دراسة مقارنة، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، العدد(9)، 2014.
23. فتح الله, سفين جلال، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010 دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كوية، المجلد(8)، العدد(1)، 2013.
24. لمين, لعجال أعجال محمد، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (12)، 2007.
25. مغزيلي, نوال ، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب ، دراسة بحثية، البرامج والمنظومات الديمقراطي، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 17/ابريل/2017.

متوفرعلى الرابط:

http://www.alnoor.se/artic

26. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق/ المكتب الوطني، دائرة العمليات، بغداد، بيانات غير منشورة، 2018.

مكي, دنيا هاتف ، تصورات المشاركة السياسية في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(75)، 2018.

Abstract

The participation crisis is one of the most important crises that Iraq suffered from after the year 2003 because of its impact on the nature of the political process and its reflection on the citizen's contribution to it and his drawing of the state's general policy and contributing to decision-making and achieving the desired goals, and then its reflection on the political development process that Participation is one of the most important ways to achieve it, but it became clear that Iraq is complaining about a participation crisis, and this clearly emerged from what was recorded by the percentage of citizen participation in the last legislative elections in 2018, which decreased to about (44.52%) after it was (76.45%), which demonstrated the loss of the link and the communication link In addition to the lack of trust between society, the political system, and the ruling authority, which has destabilized the overall political process, its movement, its durability, and its success and hindered political development. Participation is nothing but a process of empowering and engaging the citizen in building and reshaping the political process in a way that ensures reconciliation is achieved on the one hand and moving towards achieving development. Politics in a way that moves society from underdevelopment to progress and development on the other hand .